

موريتانيا: ثورة مضادة لقانون حماية المرأة من العنف في ثالث محاولة لتمريره

أكتوبر - 2023 - 6



عبد الله مولود

حجم الخط

1

نواكشوط – «القدس العربي»: واجهت حكومة الرئيس الموريتاني محمد الشيخ الغزواني، يوم الخميس، بتصريحات مهدئة أدلى بها وزير الشؤون الإسلامية، عاصفة الثورة المضادة لثالث محاولة لتمرير قانون مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة، وهي الثورة المتواصلة منذ أيام عبر فتاوى العلماء والرسائل الصوتية ووقفات الاحتجاج أمام البرلمان. وأكد الداه ولد سيدي ولد اعمر طالب وزير الشؤون الإسلامية الموريتاني في

مؤتمر صحافي «أن الرئيس محمد الشيخ الغزواني أعطى تعليمات صارمة بعدم صدور أي قانون يخالف الشريعة الإسلامية»، مشيراً «إلى أن هذا الشأن وإن كان من ضمن مبادئ الدستور القائلة بأن الشريعة هي أصل القوانين، فهو غير مستغرب فقد برهن الرئيس الغزواني عليه أكثر من مرة»، حسب تعبيره.

وقال «إن الهدف من مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة، الذي ما زال مسودة، هو حماية المرأة وحفظ كرامتها كغيره من القوانين الموجودة كالقانون الجنائي، ولا يمكن الاعتراض على فكرته»، مشدداً «على أنه ليس قانون النوع السابق ولا علاقة له بأجندة خارجية».

وشدد الوزير التأكيد على «أن مسودة مشروع القانون توجد الآن محل مراجعة من علماء البلد وأهل الاختصاص فيه وبعد ذلك ستنتشر المسودة ليتمكن جميع المواطنين من الاطلاع عليها»، مشيراً إلى أن «رئيس الجمهورية أعطى تعليماته بإرسال مسودة القانون إلى هيئة علماء موريتانيا والمجلس الأعلى للفتوى والمظالم لتقديم رأيهم حوله، لكونهم أصحاب الكلمة الفصل في هذا الشأن».

وأحالت الحكومة الموريتانية مشروع القانون المعروف باسم «قانون النوع» أو «الكرامة» كما تسميه الحكومة، إلى البرلمان بعد أن كانت وزارة العدل قد

سحبت نسختين سابقتين منه في عامي 2017 و2018، لمراجعتهما بعد أن
قوبلتا برفض واسع.